«سلطة المجتمع المدني في الديمقراطيات الغربية المعاصرة»

د. لخضر مذبوح(*)

١-١ تمهيد

لم يعد الاهتمام في الديمقراطيات الغربية كما في السابق منصبا فقط على مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كضامن وحده للممارسات الديمقراطية وحام من التسلط، بل امتد إلى «سلطة» جديدة فعالة للمراقبة الديمقراطية والحاضنة للفعل السياسي التعددي الديمقراطي الكفيل بتحقيق أساسيات النظام الديمقراطي، المتمثل في الحريات الأساسية: حرية الفكر وحرية المعتقد وحرية التنقل، ألا وهي سلطة المجتمع المدني التي أصبحت ثابتا من ثوابت روافد الفكر السياسي والاجتماعي الغربي المعاصر التي يرجى من خلالها التغيير والتطور والتطلع لمزيد من الانعتاق، ويتساوى في الاهتمام به سواء أنصار الحداثة أو ما بعد الحداثة (بوبر هابرماس راولس ليوتار وروورتي...)، باعتباره معطى واقعيا أساسيا لايمكن بدون تحديد مفهومه وقواه ومستويات تمثيله لطبقات المجتمع وفئاته الاجتماعية فهم الديمقراطيات الغربية المعاصرة.

١-٢ في مفهوم المجتمع المدني

تزخر أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر بالدول الغربية بسيل من التعريفات والتصنيفات لمصطلح «المجتمع المدني» الذي لم يعد مصطلحا يعني المشتغلين على الحقل الاجتماعي والسياسي فقط بل تعداه للحقول المعرفية الأخرى من ضمنها الحقل الثقافي،

(*) قسم الفلسفة جامعة منتوري قسنطينة - البريد الإلكتروني: lmedbouh@yahoo. fr.

باعتباره القدر الذي تغلي به مختلف الطبخات المشكلة «للشربة الاجتماعية» حسب تعبير Jean Joseph Régent[١] التي تنتج قوى ونشاطات جديدة.

وهكذا الحال مع هذا المصطلح الذي لا يشذ عن قاعدة تشكل الأفكار والمفاهيم، التي تأتي في سياقات تطورية مختلفة وتتدرج في المعاني وتتطور في الاستعمالات حسب ثقافة كل مرحلة من مراحل التطور الفكري والفلسفي والسياسي والعلمي، فكل مرحلة تاريخية تغذي بعاداتها وتقاليدها وأنماط حياة، ناسها، تيارات فكرية تؤول المعارف المكتسبة والتنظيمات السياسية السابقة، مشكلة تحليلات جديدة تقود إلى مفاهيم جديدة، وهكذا نشأ مفهوم «المجتمع المدني»، الذي وإن لم يكن مصطلحا شائعا معروفا في العصور السابقة فإنه من البديهي القول أننا لا يمكننا أن نحلل مضمونه السياسي والسوسيولوجي والفلسفي إلا بالعودة إلى فحص التصورات السابقة، وآثارها على التنظيم الاجتماعي.

ومن ضمن المتخصصين في الدراسات والتعاليق حول «المجتمع المدن» يمكننا أن نذكر Guy Berger[٢]. وWalzer[٣] وKeane[٤] وBenoit Frydman[٥] وRosanvallon(p)[٦] وVoy. Ladriere[٧] وAngeletet al. وغيرهم كثير، ممن انكبوا على دراسة المجتمع المدني واستشراف توجهاته وتحديد أدواره في التطور السياسي المعاصر كقوة اقتراح خارج الأطر الحكومية في تسيير الشأن العام وفق أنموذج الحياتي الحداثي، الميال أكثر فأكثر للتقليل من سلطة الحكومات، التي تتحكم فيها لغة السوق والسياسة، ليحرر خطاب ونشاط المجتمع المدني مساحات من الحرية الفردية تكاد تخنقها ثقافة السوق والهيمنة الاقتصادية والحسابات السياسية، لذلك فلا غرابة أن رأينا المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق

(1) Jean Joseph Régent,(observations sur la notion de la société civile).

(2) Ibid p2.

(3) Walzer,m :tiwards global civil society,Berghaun books oxford,1995.

(4) Keane (j), civil societyold image new vision,polity press,cambridge,1998.

(5) Benoit Frydman, la société civile et ses droits, Bruxelles, 2004, pp81-82.

(6) Rossanvallon (p), le peuple introuvable, histoire de la représentation démocratique en France, Paris, Gallimard, 1998.

(7) Voy.Ladriere Paul, espace public et démocratie, Weber, arendt et Habermas.

الإنسان وأنصار البيئة ومناهضي العولمة يتصدرون في غالب الأحيان قافلة المجتمع المدني في أوروبا، التي تحولت مجتمعاتها في إطار أوروبا الموحدة وفق معاهدة مايستريشت، حقلا خصبا لأنواع جديدة من النضال خارج إطار الدولة الأمة القومية التي عرفناها، فلم تعد الهوة الإيديولوجية تفصل إنسان المجتمعات الأوروبية بعد إلغاء التأشيرات وتوحيد العملات وتأسيس البرلمان الأوروبي، فالصراع لم يعد بين قوى اجتماعية متنافرة تتنازعها الإيديولوجية الليبرالية الرأسمالية والشيوعية، فأوروبا الغربية أصبحت تشكل مع أوروبا الشرقية بعد انهيار جدار برلين والاتحاد السوفيتي كيانا سياسيا ديمقراطيا، فلقد أصبح مواطنوها يتقاسمون قنا عات ديمقراطية متقاربة، وكلها تحرص على إبراز الدور الذي يلعبه المواطن وتدافع على تحقيق المزيد من الانعتاق له والبحث له عن سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة لتحقيق رفاهيته وانعتا قه.

ومن جملة بحوث Guy Berger نذكر سلسلة من المقالات الموثقة التي أصدرها خلال صيف ١٩٨٩ في مجلة commentaire، التي عرض فيها تحليلا أصيلا لتطورات هذا المفهوم «المجتمع المدني». وكانت له فرصة أخرى لإعادة هذا التحليل في محاضرة له ألقاها سنة ١٩٩١، وجزء مهم من المصادر التي اعتمدها عاد فيها إلى كتاب ومراحل سمحت له برسم معالم تطور متتابع وأكثر دلالة في هذا المفهوم.

فالفضل يعود إلى أرسطو ابن سطاجيران تلميذ أفلاطون، في ظهور مصطلح «المجتمع المدني» فالمجموعة حسب رؤيته التي «هي سيدة ضمن كل الجماعات وتحتوي كل الجماعات قد سماها «مدينة» أو «جماعة سياسية» communauté politique، وكان توماس الإكويني أول شراح أرسطو الذين اعتنوا بشرح هذا المصطلح، فشرح هذا المفهوم في كتاب السياسة لأرسطو بباريس سنة ١٢٧٢ واستبدل يومها لأول مرة كلمة «cite»» بكلمة societas ou commitas civilis التي يجب تخصيصها بالأحرى للمدن – الدولة villes –états السائدة في تلك المرحلة، لتعيين المجتمع الشامل، المجتمع حول ملكيات قطرية كبيرة.

لقد أدخل هذا المصطلح في كتابه «somme théologique-» وانتقلت عن طريق اللغات العامية، لتصبح تعني في القرن السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، société civile أو civil society.

وظهر على يد الفيلسوف الألماني هيغل، في العصر الحديث تصور جديد لمفهوم «المجتمع المدني» ذكر في كتابه «مباديء فلسفة الحق» في القرن التاسع عشر المنشور سنة ١٨٢١، وقدم في هذا الكتاب التفرقة التي تتأسس ما بين العائلة والمجتمع المدني والدولة، وأشار في هذا الكتاب إلى أن أساس المجتمع يتشكل من «أشخاص خواص، هدفهم، منفعتهم الخاصة»

والفضل يعود لهيغل في إقامة التفرقة لأول مرة ما بين الدولة والمجتمع المدني، رافضا ومدينا الخلط ما بين المصطلحين.

ولقد كان للمفكرين السكوتلانديين أثر واضح في تطوير هذا المفهوم أيضا، أمثال آدم سميث وفيرغيسون الذي نشر سنة ١٧٦٧ كتابا بعنوان «تاريخ المجتمع المدني» وساهم العديد من المفكرين السكوتلانديين في هذا التأمل وخصوصا دافيد هيوم الذي دشن في مقالاته «تاريخا طبيعيا للمجتمع المدني».

واستوحى هيغل من هذا المفهوم فكرته الشهيرة القائلة أن التاريخ هو نتيجة لنشاط البشر، وليس لنواياهم، وأن تطور المجتمع هو مسار تطوري تراكمي ومتصل من التحولات والتغيرات، ويكفي أن نشير أنه عاصر آدم سميث صاحب الكتاب الشهير «بحث حول أصل وطبيعة ثروة الأمم» المنشورسنة١٧٧٦ كما يمكن ذكر معاصريه الآخرين أمثال John millar, jean baptiste Gay,Adam Fergusson الذين كانت كتاباتهم موضوع انتقاد كارل ماركس لاحقا خلال سنوات ١٨٢-١٨٤٣ وهي السنة الحاسمة في تشكل فكر كارل ماركس السياسي، مبديا إعجابه بالتفرقة التي أقامها هيغل ما بين المجتمع المدني والدولة السياسية، باعتبار هما دائرتين مختلفتين واقعيا ومتعارضتين تعارضا مطلقا.

وهكذا، حسب بعض المحللين، يكون هيغل قد عبر عن الشيء الجوهري في الحداثة الاجتماعية والسياسية، ثم انتقل ماركس من تحليلات هيغل للمجتمع المدني لإقامة أعماله اللاحقة التي ستعرف استغلالا سياسيا لها وانحرافات اجتماعية وسياسية شابت تطبيقاتها.

وأعيد استخدام مصطلح «مجتمع مدني» مرة ثانية، بصرامة في القرن العشرين مع أعمال Antonio Gramsci (١٨٩١-١٩٣٧) والذي سيستخدم من بعده من طرف المفكرين

البولونيين والتشيكيين والمجريين. فلقد كان غرامشي مؤسسا للحزب الشيوعي الأيطالي، سجنه موسيليني من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٧ تاريخ وفاته.

ولقد نشرت أعماله تحت عنوان «كراسات السجن» cahiers de prison بعد سقوط الفاشية، ومن ضمنها النص الذي يورد كثيرا والذي يعالج دور المفكرين والمثقفين ودور المجتمع المدني، حسب رأيه، هو في نفس الوقت دور محدود، وحاسم في نفس الوقت. فحسب رأيه فإن ميدان المجتمع المدني هو الإيديولوجيا، والمنظمات التي تعمل على بقاءه ومختلف القنوات لنشرها، النظام المدرسي ووسائل الإعلام وأيضا النقابات والكنائس.

والملاحظ أن مذهب غرامشي هذا هو مذهب كثير الغموض سياسيا، لكنه كان له تأثير كبير على مجريات الحياة السياسية الفرنسية خلال مظاهرات ماي ١٩٦٨ الطلابية، لأنها أحداث وضعت لأول مرة عوالم الثقافة والاتصال والتربية في واجهة الحياة العامة للمجتمع الفرنسي، كمحرك للحياة السياسية. ويكون غرامشي هكذا مساهما في وضع مفهوم للمجتمع المدني يبدو بعيدا عن معاني المفاهيم السابقة.

وعرف هذا المفهوم فيما بعد تطورا، مع نقد الأنظمة التوتاليتارية السوفيتية من طرف اليسار البولوني، ولقد كان هؤلاء يتزعمون حركة تصحيحية للماركسية اللينينية مناهضة للستالينية، ظهرت سنوات ١٩٥٥-١٩٥٦ مع المفكر البولوني Leszek Kolakowsky الذي كان يؤمن بالأطروحات الشيوعية لكنه كان يراها أقل نجاعة.

ثم جاءت أزمة النزعة التصحيحية التي توجت بإصدارين هامين هما «main curents of marxism» لـ Kolakowsky الذي أصبح أستاذا زائرا باكسفورد وأيضا صدور مقال بالإنجليزية سنة ١٩٧٤ «le mythe de l'identité de soi de l'homme».

الذي سجل فيه خطأ الماركسية التي تعتبر نفسها متماهية مع المجتمع المدني.

وهذه الإشارة السريعة إلى أفكار الرجال حول مفهوم المجتمع المدني، يظهر في نفس الوقت الأهمية التي أخذها هذا المفهوم وتطوراته المتصلة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية على مر الزمان.

٢-١ تصنيفات المجتمعات المدنية القديمة والمعاصرة

هناك دراسات عديدة حول المجتمع المدني، تختلف فيما بينها في تصنيف أنواع المجتمعات المدنية عبر مراحل تشكلها وتطورها وحسب معطيات العصر، ومن ضمن التصنيفات التي وقفنا عليها نذكر تصنيفين مشهورين الأول ل Guy Berger والثاني لـLawrence Weerts.

فحسب Guy Berger الذي اعتمد تصنيفا تاريخيا تدرجيا يمكننا أن نميز بين ستة (٦) تصورات كبرى للمجتمع المدني قديما وحديثا هي:

- التصور الأول: هوالتصور الأرسطي، الذي طوره توماس الإكويني الذي يعني تجمعا كاملا مثاليا مكتفيا ذاتيا، يهدف أعضاؤه إلى تحصيل السعادة وسيادة الوئام بين أعضاءه.
- التصور الثاني: يتمثل في تعريف هوبز ولوك وروسو المجتمع المدني كونه التجمع البشري الأرقى والأعلى الناشيء عن إرادة الأفراد، مجتمع مؤسس للمنفعة العامة المشتركة وهو الذي يسمح للأفراد وللعائلات الإفلات من حالة الطبيعة.
- التصور الثالث: يمثله تعريف هيغل للمجتمع الدني «هو ميدان الحياة الأخلاقية التي تقام في عصر الحداثة بين التجمع الطبيعي الذي يشكل العائلة والدولة.
- التصور الرابع: هوا لتعريف الذي يتبناه كارل ماركس باعتباره مجتمعا غير سياسي، مهيكلا بواسطة الوقائع الاقتصادية ونظام الطبقات
- التصور الخامس: يمثله تعريف غرامشي باعتباره يمثل مجموع المؤسسات والجماعات التي تسير الإيديولوجيا.
- التصور السادس: هو التصور الذي تمثله انتقادات المفكرين البولونيين للتوتاليتارية، فالمجتمع الشامل مع كل مكوناته،

و يضيف Jean Joseph Régent إلى هذا التصنيف تصورا سابعا لمؤلف كتاب «المجتمع

المدني: السلطة الثالثة، تغيير وجه العولمة» Nicolas Pernas « La société civile: le 3eme pouvoir. Changer la face de la mondialisation ».

حيث يميز نيكولاس بيرناس بين ثلاثة دوائر هي: دائرة الاقتصاد ودائرة الحياة السياسية، ويبدو أن هذا الكاتب يمثل الحركات الدناميكية للعالم الثالث المناهضة للعولمة، فالمجتمع المدني يمثل الدائرة الثالثة، سلطة المجتمع المدني، ويميز نيكولاس بين هذه الدوائر الثلاث دائرة الحياة الاقتصاد ودائرة الحياة السياسة ودائرة الحياة الثقافة وهو يستند على ثلاثة دعائم هي: السوق والدولة والمجتمع المدني مشيرا إلى أن هذا الأخير قد اكتسب في السنوات الأخيرة سلطات جديدة بفضل الوسائل المتاحة التي يوفرها التوسع الإعلامي والمعلوماتي.

ففي فرنسا أعلن الرئيس السابق فرانسوا ميتران عند إعادة انتخابه على رأس الجمهورية الفرنسية للمرة الثانية، عند تعيينه للسيد ميشال روكار رئيسا للحكومة بقوله: «سأسهر على دفع الحكومة على التفتح أكثر فأكثر على المجتمع المدني» وعند تشكيل السيد روكار لحكومته اختار ثلث أعضاءها من المجتمع المدني وأعلن بدوره أمام الجمعية الوطنية الفرنسية أن أمله معقود على «مصالحة» العمل السياسي والحياة اليومية، أي مصالحة الدولة والمجتمع المدني، وكان كثير الإحالة على أقوال غرامشي وكراريسه للبحث عن صلة الوصل ما بين الدولة والمجتمع المدني.

وفي نفس الفترة أصدر Yves Chanac كتابه «الموسوم» «le juste pouvoir» للإشارة إلى أهمية المجتمع المدني في ترقية وتطور الديمقراطية الذي تقوم على رأس اهتماماته، ضمان شروط ممارسة الحقوق السياسية والدفاع عن المواطنة من سلطة الدولة وسلطة السوق، مدينا في هذا الكتاب السياسات التي كانت سائدة في تلك المرحلة، وأصبح التودد والتقرب من فاعلي المجتمع المدني موضة، في أوروبا، وفي فرنسا على الخصوص، حيث تجدد مع حكومة Raffarin من خلال مشاركة جديدة للشخصيات المنبثقة عن المجتمع المدني، لكنهم سرعان ما يزاحون عن مناصبهم كما جرت العادة في فرنسا. والحقيقة فإن المجتمع المدني يشكل عاملا أساسيا للبحث عن أفكار جديدة وقوى جديدة بوصفه مجموعا بشريا ذا تنوع كبير، فهو يمثل قدرا تغلي فيه أشياء كثيرة بشكل متواصل من النشاطات الناتجة عن

طبائع وقوى بشرية مختلفة فهو كما يصفه جان جوزيف ريجان يمثل «حساء اجتماعيا» في قدر مؤسساتي يلاحظ فيه التناغم والتقلبات أحيانا.

٢-٢ نماذج المجتمعات المدنية المعاصرة وسلطاتها السياسية والثقافية:

ولعل أقرب التصنيفات تصويرا لنماذج المجتمعات المدنية المعاصرة، وما تمثله من سلطة سياسية وثقافية فعلية في الديمقراطيات المعاصرة، هو التصنيف الرباعي الذي يقدمه الأستاذ Lawrence weerts الذي يقدم فيه ٤ نماذج تمثيلية للمجتمعات المدنية في الديمقراطيات الغربية المعاصرة.

فالمقصود بالمجتمع المدني حسب رأيه، بصفة أساسية، هو ذلك «الخارج» عن الهياكل الحكومية، والذي يتعلق بالمطالبة الأزلية الديمقراطية.

ومصطلح مجتمع مدني نجده مستعملا أيضا لأغراض تهدف إلى تأويل تحليلي لواقع اجتماعي سياسي أكثر تعقيدا ـنحاول وصفه من خلال هذا التأويل ونقده على الأقل في تأويلا ته السائدة أو توضيحه.

إن الأدبيات المخصصة للمجتمع المدني تعانق مقاربات أكثر تنوعا مثلها مثل الفلسفة وعلم الاجتماع أيضا ونظرية الحق، مفضلين أحيانا تشكيلات سياسية جديدة موضوعة خارج إطار الدولة-الأمةRawls,Bobbio,Walzer.

فكل اختصاص يمثل نمطا خاصا لفهم الواقع، وليس غريبا أن نرى وجهات النظر المقدمة في واحدة منها تقدم لا تجانسا بالنسبة لوجهات النظر المقدمة في أخرى.

إن محاولة ضبط مصطلح المجتمع المدني يقود عموما إلى إعادة رسم المفهوم كما أسلفنا ومقابلة مختلف التصورات حتى نتمكن من تقديم رؤية واضحة عنه.

إن نظرة لورنس و يرتتس للمجتمع المدني تبرز أربعة نماذج من المجتمع المدني، والنماذج التي يقدمها تعبر عن تنميط للأشكال المؤسساتية للمجتمع المدني فبعض الأنماط تستبعد في الدراسة مثل الأنماط المستوحاة من ماركس أو غرامشي.

باعتباره أن مركز نقد كل تصور للمجتمع المدني يتعلق بالديمقراطية التمثيلية حيث نراه يميز بين نمط مجتمع مدني ليبيرالي ونموذج يمكن وصفه بالمجتمع المدني العضوي أو الجمعوي ونموذجا تداوليا مستلهما من هابرماس وأخيرا نموذجا رابعا نموذج المجتمع المدني المعرفي الإدراكي.

١- النموذج الليبيرالي للمجتمع المدني: جماعات المصالح أو النفوذ:

يمكن تعريف نموذج المجتمع المدني الليبرالي بوصفه «دائرة أو مكان التبادلات والعلاقات مابين الفاعلين الخواص أو الفاعلين غير الحكوميين، في منظور زوجي يقوم على التعارض ما بين الدولة والمجتمع أو ما بين العام والخاص» فالمجتمع المدني يتميز في إطار هذا المفهوم الليبرالي بواسطة فعل استراتيجي وأبطاله يتجندون بغية تطوير منفعة خاصة مستعملين لتحقيق هذه الغاية وسيلة الضغط والنفوذ على المؤسسات التشريعية، وهذا هو نمط سلطة المجتمع المدني الليبرالي، باعتباره مجتمعا لا سياسيا، فإن المجتمع المدني يستجيب لمبدأ التعديل الذاتي، فهو ميدان التنافس، وهذا المجتمع مرسوم على نموذج السوق أو المصالح المطروحة للتنافس مجتمع يناضل أعضاؤه من أجل الاعتراف به منى طرف الدائرة السياسية.

وبهذا المعنى، فإن السوق لا يفهم منه التصور التقني للكلمة بل يفهم منه بالأحرى التصور السوسيولوجي أو السياسي الذي يصبح تصورا نموذجيا للتمثيل الاجتماعي الجديد، فالسوق الاقتصادي وليس العقد السياسي هو المعدل والمنظم للمجتمع بدون ضامن خارجي.

وهكذا يعني المجتمع المدني في هذا النموذج الليبرالي، مجموعة ممثلين خواص، كتقابل للدائرة العامة.

وتصور الشرعية هو متمحور في هذا النموذج حول ترقية المنفعة الخاصة، ويحيل على نموذج الديمقراطية التمثيلية. فارتكازا لمجتمع المدني هكذا بالإطار السياسي يفكر فيه بمصطلحات الضغط والنفوذ الخارجي على المؤسسات التشريعية.

فالنموذج الليبرالي للمجتمع المدني يحيلنا على رؤية زوجية تهيكل الواقع الاجتماعي انطلاقا من تقابل ما بين الجهاز الحكومي ومكان المصالح الخاصة ويمكن أن نميز في هذه الرؤية ما بين النشاطات الحكومية التي تتصف ببعدها القانوني الرسمي المؤيد بواسطة جهاز إكراهي، والمجتمع المدني.

وعندئذ فممثلو المجتمع المدني هم إذن منظمات أكثر تنوعا من نقابات الأجراء وتجمع شركات قطاع معين، أو منظمة غير حكومية أو كنيسة أو منظمة قدماء محاربين.

والنقطة المشتركة ما بين ممثلي المجتمع المدني في النموذج الليبرالي هي اشتراكهم في أداء نشاطات تتصل بتمثيل المصالح أو اللوبيات.

ومفهوم المصلحة أو المنفعة يكتسي هنا معنى المصالح المادية والمصالح المعنوية أيضا. وتنشأ سلطة المجتمع المدني عندما تتصادم مصلحة جماعة مع النظام السياسي القائم، وعندها تنشأ جماعة الضغط، وهي التي يمكن تقديمها كنموذج عن المجتمع المدني الليبرالي، ونجد هذا النظام أكثر تطورا في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، فالجماعات الضاغطة هناك تمتاز بديناميكيتها وبمبادرتها بالنسبة للحكومة، وفي هذا النموذج تظهر اللوبيات كشرط أساسي للديمقراطية. ففي النظام التشريعي الأمريكي يؤمل الكثير أن اللوبيات الاقتصادية هي من المحتمل أن تكون في مقدمة محرري المقترحات التشريعية.

٢- النموذج العضوي الجمعوي للمجتمع المدني:

يمكن تعريفه كما يلي: «مجموعة بنيات وتنظيمات بينية ما بين مؤسسات الدولة والأشخاص الخواص، الذين يجمعون أو يمثلون جماعات مصالح، وجماعات مهنية أو فئوية أو أجهزة معروفة في المجتمع».

ويختلف النموذج العضوي عن النموذج الليبرالي في نظرته للسوق «فالمهنة» هي جهاز وسيط وهذا النموذج يمثل كتابات هيغل ونقده للنزعة الليبرالية، فالنقابات تمنحها الدولة شرعية لتمثيل مصالح المجتمع المدني والشرعية في هذا النموذج تستند على مبدأ توازن المصالح القطاعية أو الجمعوية، وحسب دوركهايم، فإن الدولة ليست هي الضامنة للاستقرار بل المهنة، هي مؤسسة تضمن التوسط وهي ضرورية لتعديل التبادلات الاجتماعية.

٣- نموذج المجتمع المدني التداولي أو مفهوم المكان العام (الفضاء الحر):

نموذج مستوحى من أعمال هابرماس، ويمكن تعريفه كما يلي «هو مجموع القنوات النشطة في المكان العام السياسي التي لا تنتمي لا للجهاز الإداري ولا الحكومي ولا لنظام السوق».

والخاصية الأساسية لهذا النموذج تكمن في طابعه الثلاثي المتميز بوضوح عن النموذج الليبرالي والهيغلي وحتى الماركسي، وثلاثية هذا النموذج تستدعي إقصاء عالم الشغل وعالم الإنتاج وعالم التبادلات.

فالمجتمع المدني في هذا النموذج يعني هنا القطاع غير البضاعي وغير المؤسساتي باعتباره خارجا عن الجهاز الحكومي وغريبا عن هياكل السلطة. ومفهوم المكان العام أصبح اليوم مقرونا بالديمقراطية التي ترى أن تداول المواطنين حول قضايا الشأن العام والخاص هو مكمل ضروري يجب تقديمه للتمثيل البرلماني في الديمقراطيات الراديكالية المعاصرة بمفهوم هابرماس.

فالمجتمع المدني عند هابرماس هو موضوع الرأي العام الرأي الذي يتشكل بواسطة الاستعمال العلني العمومي للعقل، «فالعالم المعيش» إلى جانب النظام الإداري ونظام السوق اللذين يبشتغل كل واحد منهما حسب منطق منهجي متجه نحو غاية استراتيجية. يحيل على تواصلات وتبادلات ثقافية وأحاديث ونقاشات غريبة عن منطق السلطة والمال، وتفلت من تنظيم وتعديل الأنظمة وهيمنتها الاستراتيجية. المجتمع المدني في هذا النموذج يعني تواصلات العالم المعيش باعتباره تكتسي بعدا سياسيا. وشكله المؤسساتي هو مشكل من هذه التجمعات وهذه الجمعيات الغير حكومية وغير اقتصادية تكتسي صفة تطوعية، قوة تصل الهياكل التواصلية للمكان العام بمكونة مجتمع «العالم المعيش».

٤-النموذج المعرفي الإدراكي cognitive:

وهو النموذج الذي يمكن أن نعرفه «هو خزان أومخبر من المعارف العلمية والتقنية والتجارب ذات طابع متنوع، من الممكن أن تسخر بالاعتماد على مسار قرار عام» إنه مجتمع

المعلومة في عصر المعلوماتية، فالمعرفة في هذا النموذج هي قبل الفرد والجماعة والمكان العام. إنها هي مركز هذا النموذج فنظريّة الديمقراطية الحوارية يمثل هذا النموذج، نموج التفكير ما بعد الحداثي، كما تعبر عليه أعمال ليوتار في الوضع ما بعد الحداثي أو أعضاء المجتمع المفتوح البوبري، الذين يسهمون بواسطة أفكارهم وانفتاحهم على بعضهم بعض، الذين انطلاقا من «العالم ثلاثة» يغيرون العالم عالم الأفكار والنظم والمؤسسات.